مدير «الشيخ نجار» لـ«الوطن»: وعود للصناعيين بتحسين الكهرباء وإنارة الشوارع ومباني الإدارية بالطاقة الشمسية

علي محمود سليمان

بيّنَ مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب حازم عجان أنه تم وضع خطة استثمارية للمدينة في العام الحالي ٢٠٢١ لاستكمال عملية إعادة الإعمار ولتثبت المدينة الصناعية مرة أخرى كفاءتها كقطاع يسهم بإعادة الحيوية الإنتاجية للاقتصاد كله.

موضحاً في تصريحه لـ«الوطن» أن الخطة تسعى للحفاظ على حيوية المدينة الصناعية ولذلك سيتم استكمال تنفيذ المشاريع الخدمية التي تم البدء بها سابقاً وعلى كل المستويات وفقاً للضرورة والأولوية لإيصال الخدمة لأكبر عدد من المنشآت الصناعية ضمن المدينة بأقل التكاليف، وعليه تم تطوير خطة عمل ٢٠٢١ للتوسع بالمشاريع الخدمية والإستراتيجية، حيث تم وضع الخطوط العريضة للموازنة الاستثمارية للمدينة وتحديد المشاريع ذات الأولوية لتمويلها وتنفيذها وقريباً سيتم الإعلان عن التكاليف والأرقام التقديرية، مشيراً إلى أن التركيز في الدرجة الأولى ينصب على تحسين واقع الكهرباء في المدينة لتخديم المنشآت الصناعية بما يسهم باستمرارية الإنتاج فيها، ولكون الكهرباء عصب المدينة الصناعية فقد أولت الإدارة اهتماماً واضحاً بمشروعاتها، وكانت قد بدأت بصيانة محطات التحويل والمراكز التحويلية والشبكات الكهربائية وصيانة شبكات وأعمدة وأجهزة الإنارة وقامت بتقديم كل مستلزمات التأهيل والصيانة، كما تم ربط وتجهيز وتأهيل وصيانة مراكز تحويلية وشبكات كهربائية في المدينة الصناعية وإنارة المستديرات والشوارع الرئيسية والغرف المسبقة الصنع والمباني الإدارية على الطاقة الكهروشمسية، وخلال العام الحالي سيتم استكمال تنفيذ كل هذه المشاريع لتصبح المدينة مخدمة بشكل جيد بالتيار الكهربائي.

وأضاف إنه سيتم خلال العام الحالي استكمال عدة مشاريع خدمية مهمة تخص الطرق والبنى التحتية كأعمال صيانة شبكات المياه والصرف الصحي والمطري والصناعي في فئات المدينة الصناعية ودراسة وإعداد كميات ومواصفات مياه الصرف الصحي والصناعي لمنشآت المدينة والمخارج الرئيسية للشبكات وإجراء الاختبارات والقياسات اللازمة وتقديم حاويات قمامة بسعات مختلفة وفق الحاجة، إضافة لمتابعة مشاريع صيانة طبقة الزفت والتعبيد وأعمال الرديف والأرصفة وصيانة وتركيب لوحات دلالة وإعلان وأرقام شوارع ومقاسم على الشوارع الرئيسية والفرعية في المدينة الصناعية.

أما بالنسبة لمشاريع التشييدات فأشار عجان إلى أنه سيتم العمل على تنفيذ مشروع صيانة وتأهيل محيط المبنى الإداري وتأهيل قاعة الاجتماعات الكبرى وتأهيل المبنى التجاري مع محيطه في المنطقة الثانية من المدينة وإعادة تأهيل بقعة المستودعات والغرف المسبقة الصنع وتجهيز محطة وقود في المدينة وكل ما يلزم، كما سيتم استكمال تنفيذ جزء آخر من البنى التحتية للموقع العام لمدينة المعارض والكتلة الاستثمارية، إضافة لمشروع تجميل وتنظيم بقعة دوار مدخل الفئة الثالثة وإقامة محال استثمارية ومشروع تحسين الشبكة الهاتفية في إدارة المدينة وتأهيل المقسم وأعمال الصيانة الدورية إضافة لمشاريع أعمال الحدائق حيث تتم صيانة وزراعة وتقليم الأشجار في الجزر الوسطية والمسطحات الخضراء مع الاهتمام بترحيل الأنقاض و تأمين لوازم الزراعة.

ومن مشاريع العام الحالي أيضا مشروع تقديم تجهيزات ولوازم فوج الإطفاء، والصيانة الدورية لشبكتي الصرف الصحي والصناعي في الفئات الثلاث والطرق الرئيسية المرحلة الأولى والثانية، إضافة إلى مشروع بناء خزان عال للمياه الصناعية وإعادة تأهيل صالة الضخ السفلية مع المباني الملحقة والمحطة العلوية لضخ المياه مع المرافق المحيطة وتقديم وتركيب وتجريب التجهيزات المخبرية في محطة ضخ المآخذ للمياه الصناعية مع استكمال التجهيزات الميكانيكية والكهربائية لها لأربع مضخات، كما سيتم إعادة تأهيل منظومة المياه (مياه الشرب – المياه المستخدمة لأغراض الصناعة في الفئات الثلاث في المدينة وتنفيذ عمليات فصل مياه الشرب للفئة الأولى عن الفئة الثانية).

وأكد عجان أن العمل يجري على قدم وساق لتنفيذ تلك المشاريع بمتابعة حثيثة وكفاءة عالية لتوسيع رقعة الإنجازات بما يخدم الواقع الإنتاجي وتحسين بيئة العمل وبما يسهم بعودة كل الصناعات للمدينة وإعادة إقلاعها والمساهمة في دوران العجلة الاقتصادية وتقديم الأفضل دائما.

تجار دمشق يطلبون لقاءً مع مدير الجمارك أسوة بتجار حلب

رامز محفوظ

كشف رئيس مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام لـ«الوطن» بأن الاتحاد قدم طلباً من أجل تحديد موعد للقاء قريب مع مدير عام الجمارك ، لافتاً إلى أن الهدف من هذا اللقاء شرح جميع المواضيع التي يعاني منها التجار حالياً سواء من الدوريات الجمركية أم العقبات التي تثيرها هذه الدوريات ونتائج هذه الدوريات على عمليات البيع والشراء كما سيتم التركيز خلال اللقاء على نقطة مهمة هي عدم قيام الجمارك عدة حملات تفتيش عند دخول بضاعة موجود فيها بيان جمركي.

اللحام بين أن هناك العديد من المواضيع سيتم تحضيرها من قبل الاتحاد بمذكرة وسيتم تقديمها لمدير عام الجمارك وهي عبارة عن مذكرة تتمم ما تم الاتفاق عليه بين غرفة تجار حلب ومدير عام الجمارك مؤخراً، ، مشيراً إلى أنه حالياً يتم إعداد هذه المذكرة.

وعن آثار التهريب أوضح بأن الاتحاد ليس مع التهريب وهو ضده وسوف يقوم بمساعدة الجمارك في إيقافه وإيجاد حلول له، وسيعمل على توضيح آثار التهريب للطبقة التجارية وبأن وجود مواد مهربة عند أي تاجر سيكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد والتضخم والعملة، لافتاً إلى أنه سيتم العمل بالتنسيق مع الجمارك بهذا الخصوص.

ولفت إلى أنه انبثق عن الاجتماع الذي عقد بالأمس انتخاب مجموعة اللجان الخاصة بالتصدير المركزي والتابعة لاتحاد غرف التجارة وهي عبارة عن خمس لجان تمثل كل القطاعات الاقتصادية بهدف تنشيط التصدير والاقتصاد.

وأشار إلى أن لجان الاتحاد تم تشكيلها بالكامل وبقي فقط لجان الغرف وهي قيد التشكيل حالياً إذ إن هناك تسميات لبعض اللجان انتهت وبقي فقط تعديل بسيط عليها وخلال أيام قليلة سيتم الانتهاء من تشكيل جميع لجان غرف التجارة في المحافظات.

وبين أنه يتم اختيار أسماء رؤساء اللجان من الكفاءات وعلى الأرجح من الأشخاص الممارسين للمهنة التي يتضمنها اسم اللجنة التي تم استلامها.

بين إرهاب قيصر ونسبة السمية ضاع تفاح سرغايا على الحدود مع مصر

١٢٠ شاحنة تنتظر.. وكميات التلف زادت بسبب ترقب بطاقة المرور

غرفتا التجارة والزراعة في الريف: نسبة السمية ضمن الحدود الطبيعية وجهود للتوسط

ألين هلال

فائض الإنتاج الزراعي شكل عبئاً على الفلاح، والتصدير شكل عبئاً على المواطن لارتفاع أسعار المواد المصدرة، ومع وصول برادات الشحن المحملة بالفواكه السورية لحدود بعض الدول وإتلافها، جعل المواطن السوري «لم يحصل على عنب الشام ولا بلح اليمن» فلم تبع المواد المصدرة التي تعرضت «للتلف» ولم تطرح بالسوق المحلية بطريقة تناسب القوة الشرائية للمواطن.

هذا حال التفاح في بلدة سرغايا في ريف دمشق، فبعد تجهيز ١٣٠ شاحنة من التفاح بكلفة ٦٠ مليون ليرة للواحدة وتوجهها إلى مصر، اصطدمت بعارضة رفض دخولها بحجة تقارير المنشأ غير المطابقة للمواصفات المطلوبة فنسبة السمية حسب الجانب المصري عالية، علماً أن شهادات المنشأ تقول إن نسبة السمية وصلت إلى ٣ بالألف والنسبة المسموح بها عالمياً هي ٥ بالألف، حسب شكوى العديد من الفلاحين لـ«الوطن» فحتى التفاح لم يسلم من إرهاب قيصر.

فكيف ومتى وبأي طريقة ستتم حماية الفلاح، فعند التوجه إلى الاتحاد العام لفلاحي سورية أوضح السيد خطار عماد رئيس مكتب التسويق والتصنيع في الاتحاد، أن معاناة الفلاحين مع فائض الإنتاج هي نتيجة لعدة عوامل منها ضعف القدرة الشرائية للمواطن التي تطرح التصدير كالحل الأمثل، ولكن السؤال المطروح هنا حسب عماد بعيداً عن العقوبات والمعوقات التي فرضتها الحرب وإرهاب قيصر – هل سنبقى متبعين ثقافة إنتاج الكم وطرحه في الأسواق من دون دراسة ثقافة المجتمع وهدف التصدير، وكل ما يناسب ذاك المجتمع؟ وهل مستلزمات الإنتاج التي تعطي الجودة المناسبة للتصدير متوافرة؟ فتعزيز ثقافة الإنتاج لا تلقى على عاتق الفلاح فقط، بل هي مسؤولية جهات متعددة منها اتحاد الفلاحين والمصدرين ووزارة الزراعة.

وعما إن كان هناك خطط تصديرية تتماشى مع الظرف الحالي من مبدأ إشعال شمعة أفضل من لعن الظلام، أكد عماد ضرورة وجود برنامج تصديري موضوع من كل الجهات المعنية المختصة، لكن إخراج المواد والعمل بالبرنامج في الظروف الحالية أمر صعب، فكان الحل اعتماد خطة كسر الوسيط عن طريق الأسواق الشعبية.

وأشار عماد إلى ضرورة وجود حقول تعاقدية مخصصة للتصدير من خلال مصدر أو جهة معينة تقوم بعملية استثمار عدد من الحقول، وبمتابعة الفلاح لإنتاج مواصفات محددة، بالسعر الذي يحفظ حق الفلاح والتكاليف والهامش الربحي، ما يؤدي إلى تصدير منتج بمواصفات مطابقة للسوق المقصود.

أما غرفة تجارة ريف دمشق عند سؤالها عمن سيدعم الفلاح، كان الجواب على لسان عضو مجلس الغرفة محمد الشيخ علي، الذي أوضح عرض الفلاحين هذه المشكلة على الغرفة، التي قامت بدورها بالتواصل مع جميع الجهات المختصة سواء في مصر أم سورية والآن نحن بانتظار الحل من الجهة المصرية، وعما إذا كانت عملية التصدير تمت عن طريق وسيط أو جهة معينة، أكد علي أن العملية عن طريق وسيط تم تصدير ١٣٠ سيارة شحن تفاح إلى مصر وبسبب ما فرض من إرهاب قيصر هي الآن على الحدود البرية المصرية ولم يسمح لها بالدخول وقسم منها تم إتلافه ما شكل خسارة كبيرة على الفلاح، وعن الدعم الذي ستقدمه الغرفة بين أن مشاكل التجار حالياً كثيرة متسائلاً عن قدرة الغرفة على دعم الجميع، رامياً باللوم على غرفة الزراعة فهي مصدر شهادة المنشأ التي لم تكن مطابقة للمواصفات العالمية.

وعند عرض طرح غرفة التجارة على المهندس عمر الشالط رئيس غرفة زراعة الريف، أوضح أن شهادة المنشأ المعطاة من قبلهم تؤكد أن المنتج سوري، على حين إن كانت نتيجة المخبر سليمة وكافية، فهذا ليس مسؤولية الغرفة ولا الفلاح ولا المختبر، فالمصدر أتى بعينات للمخبر وتم تحليلها وكانت نسبة السمية ضمن الحدود المسموحة، ولكن هل هذه العينات كافية وسليمة؟

وعما إذا بقي الفلاح في مهب الريح تتقاذفه «المعايير العالمية» بيّن م. الشالط أنه منذ ١٥ عاماً تم طرح برنامج تتبع الصادرات، يهدف تتبع المادة من أول موسم الزراعة حتى التقليم ثم رش المبيدات – ومعرفة نوعها وكمها ومواعيدها – ثم عملية القطاف بالطرق الأنسب وبعد ذلك يتم تحليل العينات المعدة للتصدير وتحميل البرّاد، وهنا بأي مكان يتم التحليل ستكون النتيجة مطابقة للمعايير العالمية، منوهاً بهذا القانون الذي سينفذ قريباً.

ومن جهته الخبير الاقتصادي ماهر سنجر أوضح أن ما حدث مع الشاحنات المبردة التي تحمل التفاح السوري إلى مصر أو غيرها ليس بجديد فمن يلاحظ قسيرى كم المرتجعات من الصادرات الزراعية التي لم تتوافق مع المواصفات المطلوبة أو أوقفت لأسباب عدمية مختلفة وأهمها الحصار الجائر والإجراءات الأحادية الظالمة وقانون قيصر الذي التزمت به بعض الشركات المستوردة وبعض دول الجوار بشكل معلن أو خفي، هذا ما حصل سابقاً للتفاح المتجه لدول الخليج ما دفع المصدرين باتجاه اللجوء للتصدير عبر البحر ما أضعف منافسة المنتج السوري في الخارج لارتفاع سعره نتيجة لكلف الشحن وارتفاع كلف التوضيب والتسويق.

ما سبق حرم المزارع والتاجر السوري وأصحاب الشاحنات وشركات الشحن من هذه العائدات المالية كما تسبب بهدر نسبة الدعم المقدم للمزارعين من هيئة دعم الصادرات والبالغ ٢٥ بالمئة من أجور الشحن، كما انعكس ذلك بشكل أو بآخر على ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية، فتوجه هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية يعني انخفاضاً في حجم المعروض منها في الأسواق المحلية وارتفاعاً بالأسعار إضافة إلى تدني النوعية ورواج الأصناف ذات الفئة الثانية أو الثالثة.

مؤكداً أهمية التصدير للحصول على القطع الأجنبي وتشغيل العمالة والترويج للمنتجات السورية في الخارج لكن ما حصل وتكرر يعني عدم معالجة دقيقة للأسباب والنتيجة تكرار في حدوث المشكلة نفسها بالظاهر والباطن وخاصة ما يتعلق بالتحاليل والفحوصات اللازمة قبل عملية التصدير ما يستوجب أولاً إكثار عدد مراكز الفحص في جميع المحافظات ومن ثم اللجوء إلى جهة مستقلة مقبولة محلياً ودولياً لإصدار شهادات الفحص وشهادات الجودة والقيم الخاصة كنسبة السمية بهذه المنتجات على أن تكون هذه الشركات معتمدة رسمياً من بلد الاستيراد أيضاً ومعترفاً بها من الشركات المستوردة.

وأضاف د. سنجر إنه يجب دعم الفلاح منذ بداية الموسم لغاية الإنتاج وخاصة بالمبيدات الحشرية التي لا تدوم سميتها لفترات طويلة ولا تضر بالثروات السورية كالنحل كما أن تقديم برامج تدريب وتأهيل لكيفية العناية بالمحاصيل والتسويق لها والشروط المطلوبة للتصدير سيساعد في التفكير بالبحث عن وسائل أكثر ابتكارية في نوعية وكيفية توجيه الدعم بدلاً من الطرق المستخدمة حالياً.

فالغالبية الأولى والأخيرة حسب د. سنجر هي الرفع من درجة التنافسية للمنتجات الزراعية السورية وذلك لكون جودة المنتج السوري وسمعته في الأسواق الخارجية وبغض النظر عن نوعية وطبيعة هذا المنتج إن كانت ستؤثر سلباً في سمعة باقي المنتجات السورية المصدرة، فلا يمكن لنا تجزئة الصورة الذهنية لدى المستهلك الأجنبي عن المنتجات السورية.